

واقع و آفاق المواقع الأثرية بوادي مزاب (قصر بنورة الفوقاني نموذجاً).

The Reality and Prospects of the M'zab Valley Archaeological Sites (Upper Pounorah Palace)

ز عابة عمر*

جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر

o.zaaba@univ-mascara.dz

تاريخ الاستلام: 10./05./2021 تاريخ القبول: 22./02./2022

ملخص:

الجزائر عامة ومنطقة وادي مزاب خاصة، تزخر بمواقعها الأثرية (قصر بنورة الفوقاني نموذجاً)، التي لها من الخصائص الثقافية والعمرانية ما يجعلها فريدة من نوعها، من حيث امتدادها إلى ألف سنة، ومن حيث هي نابعة من الفكر الديني الذي يخدم المجتمع والقيم الاجتماعية.

إنّ البحث في واقع المواقع الأثرية بوادي مزاب (قصر بنورة الفوقاني نموذجاً)، ومعرفة التحديات والمعوقات التي تحدّ من حمايته، تبين أنّ التدابير المتبعة في المواقع الأثرية بوادي مزاب غير كافية، بل تلزمنا التفكير في طرق تضمن الحفاظ عليها بصفة مستدامة، ذلك بإتباع سياسات واستراتيجيات علمية مدروسة.

كلمات مفتاحية: التراث، المواقع الأثرية، مزاب، بنورة، حماية.

Abstract:

Algeria in general and the M'zab Valley region in particular, It's full of archaeological sites(Upper Pounorah Palace), which have cultural and physical characteristics that make it unique, in terms of its span of 1,000 years, It comes from religious thought that serves society and social values.

It's looking at the reality of the archaeological sites in the M'zab valley (Upper Pounorah Palace), To identify challenges and constraints to its protection, Measures at the M'zab Valley archaeological sites were found to be inadequate, We need to think about ways to ensure their sustainable preservation, through informed scientific policies and strategies.

Keywords:

Heritage. Archaeological Sites. M'zab. Bounorah. protection

. مقدمة

شهدت منطقة غرداية تعاقب الحضارات التي خلفت وراءها العديد من الشواهد المادية المدفونة تحت الأرض والتي تحتاج إلى من يخرجها إلى النور، لكن هذا التراث الأثري رغم أنه مصنّف ضمن التّراث العالمي والوطني لم يسلم من التخريب والهدم والإهمال، من المهم حماية المواقع الأثرية وجعلها من الأولويات الرئيسية في الاستراتيجيات السياسية، والاقتصادية للدول، لذا فعلى كلّ بلد العمل على ضمان ذلك في إطار ثقافته وتقاليده، فقد كانت اتفاقية أثينا سنة 1931م، بداية لتأسيس إستراتيجية عالمية تهتمّ بالتّراث الأثري والتّاريخي في كامل أقطار العالم وذلك بإنشاء هيئات ومؤسسات دولية لحفظ ووقاية الممتلكات الثقافية ونذكر على سبيل المثال المنظمة الدولية للتربية، والتعليم، والثقافة "اليونسكو"، أو المنظمات المنضوية تحت لوائها مثل الإيكروم.

إنّ حماية التراث الثقافي ليست فقط من واجبات الدولة إنّما هي مسؤولية كل فرد من أفراد الأمة، ولكن ما نراه في الواقع من خلال النموذج (قصر بنورة الفوقاني نموذجاً)، ما تعانيه من الاندثار والتخريب المقصود والغير المقصود والإهمال، لكثير من المواقع الأثرية التي كانت بالأمس شامخة بتألقها، تضاهي برونقها مظاهر العمارة الحديثة حالياً، وعليه فقد وقع اختيارنا على موضوع واقع وآفاق المواقع الأثرية بغرداية وبالأخص (قصر بنورة الفوقاني نموذجاً)، انطلاقاً من أسباب التالية:

- تهديد المشاريع التنموية للمواقع الأثرية.

- حالة الحفظ المزرية التي آلت إليها المواقع الأثرية.

- الإهمال وعدم المبالاة بقيمة التّراث الأثري.

- الموقع الأثري ذاكرة أمة وجب الحفاظ عليها.

إنّ طبيعة التساؤل الذي يطرحه الموضوع، يفرض علينا سلوك مناهج بحثية معينة تساعدنا في تشخيص المواقع الأثرية تبعا للمعاينة الميدانية للمواقع الأثرية، والمنهج التاريخي يحقّق لنا تتبع كل المراحل التاريخية التي مرت عليها منطقة غرداية عامة والمواقع الأثرية بخاصة، وقد اعتمدنا أيضاً على المنهجين المقارن والتحليلي لمعرفة الواقع والآفاق المرجوا اتخاذها قصد الحفاظ على المواقع الأثرية.

غرداية المنطقة العريقة بتراتها وتاريخها الحافل بالإنجازات الكبرى، بما تحويه من إرث حضاري غني في ميدان الآثار والعمران، مما خلفه الإنسان المحلي لتلك المنطقة منذ عصور ما قبل التاريخ إلى الفترة الإسلامية. لكن الأمر المؤسف فرغم امتلاكنا لهذا الرّخم المتبقّي والمتمثّل في المواقع الأثرية، وشعور السلطات المعنية بأهميّة الآثار، والمحافظة عليها، وعملها على إنشاء المؤسسات وسنّ التشريعات التي تضمن الحفاظ على هذا الإرث، وتمنحه الحماية اللازمة، ورغم تصنيف المنطقة كقطاع محمي عالميا ووطنيا فإنه ما زال عرضة للضياع والهدم والتخريب وبالتالي الاندثار والزوال إلى غير رجعة.

2. الإطار الجغرافي والتاريخي لمنطقة وادي مزاب

1.2 الإطار الجغرافي:

تميز مزاب والمناطق المجاورة لها بموقعها الجغرافي والفلكي الاستراتيجي وجيومرفولوجية تضاريسها وجيولوجيتها ومناخها التي أكسبها نوعا من الخصوصية.

أ. الموقع الجغرافي والفلكي:

تقع منطقة واد مزاب بقلب المنطقة الشمالية للصحراء الجزائرية، على بعد 600 كلم جنوب الجزائر، بين خطي طول 40° 0' و 50° 2' شرق خط غرينتش وبين دائرتي عرض 8032' و 33° 20' شمالاً¹، وتتربع على مساحة تقدر بـ 86106 كلم²، تمتد من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي، وترتفع عن مستوى سطح البحر بـ 780م في الجهة الشمالية الغربية، وذلك في رأس الريحة جنوب حاسي الرمل، ويقل الارتفاع تدريجيا كلما اتجهنا إلى الجنوب الشرقي ليصل إلى حوالي 300م³.

إداريا، ولاية غرداية يحدها من الشمال ولاية الأغواط والجلفة وجنوبا ولاية تمنراست، ومن الجنوب الغربي ولاية أدرار ومن الشمال الغربي ولاية البيض ومن الشرق ورقلة.

¹ - Gouvion M – E , Monographie Du M ' Zab, Imprimerie Vigie Marocaine Casablanca, paris, 1926, p:177.

² - دليل ديوان حماية واد مزاب وترقيته، مسيرة رائدة في إعادة الاعتبار لثراث ولاية غرداية، غرداية، الجزائر، 2000م، ص: 03 .

³ - Coyne A , Le M ' Zab , ed , Adolphe Jourdan, Alger, 1879, p:3.

يحدّها تضاريسيا شمالا واد " أوريجينو" وغربا واد " زرقون " ويمتد شرقا بمحاذاة كل من زلفانة والقرارة وجنوبا واد متليلي¹.

ب. جيومورفولوجية المنطقة:

تقع منطقة واد مزاب في الحزام الشمالي للصحراء الإفريقية، وتتكون من منخفض كريتاسي الذي ينقسم إلى حوضين، حوض قرارة وحوض ملغيغ التابعان للصحراء الدنيا، تفصلهما هضبة مكونة من حزام عمودي متصلة بسلسلة الأطلس الصحراوي شمالا، وبهضبة «تيديكالت» المتصلة بدورها بسلسلة الأهقار².

كما أنّ منطقة واد مزاب عبارة عن منخفض متدرج يتجه من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي، يمتد في وسطه أخدود يمثل واد مزاب لا يتعدّى عرضه الكيلومترين، وعلى امتداد ضفتي هذا الوادي تمتد سلسلة من الجبال الصخرية انخفاضها عن مستوى الهضبة يقدر بـ 80م³.

إنّ المناخ في منطقة وادي مزاب كغيره من المناطق الصحراوية، مناخ صحراوي جاف، يعتبر حوصلة لعوامل المناخ المختلفة كالحرارة والرطوبة والتساقط ومفعول الرياح ويتسم بصيف حار وجاف وشتاء بارد ورطب نسبيا، وهذا ما تأكده نتائج الديوان الوطني للأرصاد الجوية في ولاية غرداية.

2.2 الإطار التاريخي:

إنّ منطقة غرداية كغيرها من المناطق، مرت بفترات تاريخية هامة، شهدت على براعة الإنسان الذي سكن هاته الربوع.

¹ - يوسف الحاج سعيد ، تاريخ بني مزاب دراسة اقتصادية وسياسية، المطبعة العربية، غرداية، 2003م، ص: 01.

² -Aumassip G, Le boss Sahara Dans La Préhistoire, ed , C . N .R .S, paris, 1986, p: 15 – 16.

³ - يحيى بوراس، العمارة الدفاعية في منطقة وادي مزاب، (نموذج بني يزقن)، رسالة ماجستير في الآثار الإسلامية، معهد الآثار، جامعة الجزائر، 2002م، ص: 19.

أ. مرحلة ما قبل التاريخ:

إنّ فكرة استيطان إنسان ما قبل التاريخ بالمنطقة رفضها المؤرخون قديماً لانعدام دليل مادي يثبت ذلك، وزعموا أن فكرة إستيطان المنطقة قريبة العهد، تعود للقرن الثاني للهجرة الموافق للثامن ميلادي، حيث اتخذها الإباضية وطناً لهم.

فخلال الدورة الحادية عشر لمؤتمر ما قبل التاريخ بفرنسا عام 1934م، قام الباحث الدكتور بيار روفو «ROFFOPIERRE» بإلقاء محاضرة قدم فيها حصيلة الأبحاث الميدانية التي قام بها في المنطقة، حيث أكد الباحث وجود صناعة حجرية تعود إلى الحضارة الموستيرية القديمة والعاترية الحديثة، وكذا القفصية المتمثلة في النصال والنصيلات ذات الظهر المجنّدل وكذا النيوليتي، والنيوليتي ذات التقليد القفصي، فقد عثر على حوالي 2956 أداة حجرية مقسمة على 11 محطة، تنتشر في كل من ضواحي المنيعّة متليلي وقارة الطعام بنواحي بنورة¹.

إلى جانب هذا فإنّ المنطقة غنية بالرسوم الصخرية، منها مشاهد للحيوانات ورموز التيفيناغ وأشكال أخرى، تنتشر في كل من موقع "مومو" و"أنتيسه" ببني يزقن، "مرماد" والموقع الأثري لقصر "بابا السعد" المندثر بغرداية ومنطقة عطفة الكتبة بأقصى شمال الضاية بن ضحوة، ومنطقة "أمبارك" ببريان²، تمّ تحديد تاريخ معظمها إلى حوالي 5000 سنة قبل الميلاد وبالتحديد في فترة البرونز³.

كما توجد بالمنطقة أشكال تشبه إلى حد كبير الجثى البسيطة (TUMULUS) رجّح أنّها عبارة عن معالم جنائزية لدفن الموتى اشتهرت بها مناطق الأطلس الصحراوي، وعين الصفرة وضواحيها في فترة فجر التاريخ، كما توجد هذه الأشكال في الجهة المقابلة لهضبة "بال فودار" شمالاً وتحديداً غرب قصر بني يزقن.

¹ - بلحاج معروف، العمارة الإسلامية، مساجد مزاب ومصلياته الجنائزية، دار قرطبة، الجزائر، 2007م، ص: 41 .

² - دليل ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، مشروع القطاع المحمي لسهل وادي مزاب، غرداية، الجزائر، 2001م، ص: 03.

³ - بلحاج معروف، المرجع السابق، ص: 41.

ب. المرحلة الإسلامية:

سكن منطقة وادي مزاب بنو مزاب منذ أقدم العصور وصولاً إلى الفترة الإسلامية حيث وصل إليهم الإسلام على المذهب المعتزلي إلى أن تحولوا عنه إلى المذهب الإباضي.

-مرحلة ما قبل النزوح الإباضي:

تمتد هذه الفترة من الفتح الإسلامي لشمال إفريقيا (84 هـ - 703 م) إلى القرن الرابع هجري حيث كانت المنطقة تعرف ببادية بني مصعب وهي قبيلة بربرية، وبعد اعتناق هؤلاء الإسلام سبقت إليهم آراء المعتزلة فأخذوا بها¹. كما اتفقت المصادر على وجود أقوام بمزاب قبل انتشار المذهب الإباضي* به، وذكر أنّ قرية "أغرم ن تلزضيت" من جملة قراهم ومقبرة تحت قصر ملكية تنتسب إليهم ويرجح أنّهم أقوام من البدو الرحل حسب ما يشير إليه اسم قريتهم (أغرم ن تلزضيت) والتي تعني قرية الصوف، على أنّهم قوما كانوا يرعون الغنم ويربون المواشي، ويذكر أنّهم من قبيلة "زناتة"، يقدر أنّ استقرارهم بالمنطقة كان هروبا من القبائل المنافسة لهم، حيث كانت نكبتهم على يد بلكين بن زيري سنة 369 هـ كما أشار إلى ذلك ابن خلدون: "دوخ بلكين في هذه السنة المغرب وانكفاً راجعا ومر بالمغرب الأوسط فالتحم بوادي زناتة ومن إليه، ورفع الأمان على كل من ركب فرسا أو أنتج خيلا من سائر البربر وندر دمائهم فأقفر المغرب الأوسط من زناتة " فلا يستبعد أن تكون قد التجأت إلى الوادي واحتمت به² وهناك آراء أخرى حول اندثار هذا القصر وهي إشكالية تاريخية لم يفصل فيها بعد، ومن جملة القرى المندثرة التي تنسب إليهم قرية الصوف، تميزارت بين بنورة ومليكه على يسار الوادي بابا السعد على قمة

¹ - يوسف الحاج سعيد، المرجع السابق، ص: 03.

*المذهب الإباضي: مذهب إسلامي تصدر المذاهب الإسلامية في نشأته وكان ذلك على يد الإمام التابعي جابر بن زيد الأزدي 93 هـ/711 م ولكنه نسب إلى عبد الله بن أباض، ونقذه لسلوك الحكم الأموي الذي ابتعدوا فيه عن نهج الخلفاء الراشدين، ودعا الحكام الأمويين إلى العودة إلى سيرة الرسول عليه الصلاة والسلام وخلفائه الراشدين، أو اعتزال أمور المسلمين، كما عرف بمواقفه الحاسمة ومواجهته الصارمة لانحراف الخوارج عن الفهم الصحيح والسليم لأحكام الإسلام، وظهر عند الناس بمظهر الزعيم وعرف أصحابه بأتباع ابن أباض أو الإباضية، أنظر جمعية التراث، معجم الأعلام الإباضية، ج 1، الطبعة العربية، غرداية، 1999، ص 59.

² - بلحاج معروف، المرجع السابق، ص: 49 .

جبل غربي غرداية، تریشین وتالالت، وتافیلات وموركي ببني يزقن، يصل عددها إلى 15 قرية اندثر بعضها ولم يبق إلا الحجارة المتراسة.

- المنطقة بعد نزوح الإباضية:

تمتد هذه الفترة من القرن الرابع هجري إلى نهاية القرن الثامن هجري، تميزت بتحول نمط معيشة سكان بادية بني مصعب من طابع البدو إلى طابع الاستقرار والاعتماد على الزراعة الثابتة والتحول التدريجي من المذهب المعتزلي إلى المذهب الإباضي بمجيء الإمام أبي عبد الله محمد بن بكر الفرستائي من وارجلان، منتدبا من مؤتمرا ريغ المنعقد سنة 420 هـ - 1029م، للنظر في المسائل التي تهم الإباضية منها اللاجئين واكتظاظ منطقة "ريغ" والبحث عن منطقة جغرافية تلم شملهم وتكون صعبة المنال للغزاة المتربصين بها من سلاطين الدول المتعاقبة على المغرب الأوسط كالحمّاديين والزيريين والفاطميين¹.

خرج عبد الله يجوب الصحراء، فوقع إختياره على منطقة مزاب رغم قسوة طبيعتها، وبعد استقرار الإمام الفرستائي بها بنى مسجده الذي لا يزال قائما إلى يومنا هذا بالعطف، داعيا سكان المنطقة إلى لمذهب الإباضي، وبعد استجابتهم لندائه أصبح مهجرا وملادا آما للإباضية كلما نالهم الاضطهاد، وبدأت تتوالى على المنطقة جماعات من أقطار مختلفة مثل ورقلة ووادي إريغ، نفوسة، جربة، جبل عمور، قصر البخاري، المدية، سبلماسة، الساقية الحمراء وغيرها من المناطق المختلفة.

جلبهم قبائل بربرية وفيهم عرب أقحاح، حتى صارت لهم وحدة قومية سياسية ولغوية تواضع عليها بربرهم وعربهم بحكم المصاهرة والعلاقة المذهبية، فكونوا في هاته الربوع القاحلة قصورا وهي: العطف، غرداية، بني يزقن، بنورة، مليكة، وجنات خضراء تدب بالحياة متغلبين على قسوة الطبيعة التي سخرها لتخدمهم وتخدم دينهم وأمنهم².

3. المواقع الأثرية الهامة في ولاية غرداية

لقد عرفت منطقة غرداية عدة حقبة تاريخية متنوعة بداية من عصر ما قبل التاريخ إلى العصر الإسلامي:

¹ - بلحاج معروف، المرجع السابق، ص: 49 .

² - نفسه.

1.3 مواقع ما قبل التاريخ:

تتوزع عدة مناطق من ولاية غرداية بعدة مواقع لبعض الصناعات الحجرية والنقوش الصخرية تعود إلى فترة ما قبل التاريخ (فترة الباليوليثيك) إلى نحو 18.000 سنة إلى 3000 سنة قبل الميلاد الفترة الليبيكو - بريرية (فترة البرونز) وكل هذه النقوش الصخرية تم تأريخها إلى الفترة الليبيكو - بريرية.

تعتبر هذه النقوش ذات أهمية في محتواها وتعتبر الشاهد المادي الذي يعكس النشاط البشري منذ عصور ما قبل التاريخ بالمنطقة، مما يستوجب حمايتها والحفاظ عليها من الاندثار ومن أي توسع عمراني عليها أو في محيط حمايتها.

إنّ من الباحثين من استبعدوا فكرة وجود إنساني بمنطقة سهل وادي مزاب لانعدام دليل مادي يثبت ذلك، منهم الباحثين مارسيل مرسى ومارث غوفيون، لكن خلال الدورة الحادية عشر لمؤتمر ما قبل التاريخ بفرنسا عام 1934م، قام الباحث الدكتور بيار روفو « ROFFOPIERRE » بإلقاء محاضرة قدم فيها حصيلة الأبحاث الميدانية التي قام بها في المنطقة، حيث أكد الباحث وجود صناعة حجرية تعود إلى الحضارة الموستيرية القديمة والعاترية الحديثة، وكذا القفصية المتمثلة في النصال والنصيلات ذات الظهر المجنل وكذا النيوليتي، والنيوليتي ذات التقليد القفصي، فقد عثر على حوالي 2956 أداة حجرية مقسمة على 11 محطة، تنتشر في كل من ضواحي المنية متلي و قارة الطعام بنواحي بنورة¹.

إلى جانب هذا فإنّ المنطقة غنية بالرسوم الصخرية، منها مشاهد للحيوانات ورموز التيفيناغ وأشكال أخرى، تنتشر في كل من موقع "مومو" و"أنتيه" ببني يزقن، "مرماد" والموقع الأثري لقصر "بابا السعد" المندثر بغرداية ومنطقة عطفة الكتبة بأقصى شمال الضاية بن ضحوة، ومنطقة "أمبارك" ببريان²، تمّ تحديد تاريخ معظمها إلى حوالي 5000 سنة قبل الميلاد وبالتحديد في فترة البرونز.

¹ - بلحاج معروف، المرجع السابق، ص: 41 .

² - ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، مشروع القطاع ...، المرجع السابق، ص: 03 .

أ. أشهر مواقع النقوش الحجرية بولاية غرداية:

- موقع النومرات (العطف): حيث يحتوي على 5 محطات هامة تحتوي على مقابر جنائزية تدعى (تيميليس) ومواقع للنقوش الصخرية ومواقع للصناعات الحجرية.
- موقع أوخيرة (العطف): يحتوي على نقوش صخرية ذات أشكال ورموز متعددة.
- موقع مومو (بني يزقن): يحتوي على عدة محطات للنقوش صخرية ذات أشكال ورموز متعددة.
- موقع قصر بابا السعد الأثري (غرداية) يحتوي على نقوش صخرية ذات أشكال ورموز.
- موقع بوهراوة (غرداية): يحتوي على نقوش صخرية ذات أشكال ورموز.
- موقع عطفة الكتبة (الضاية بن ضحوة): يحتوي على نقوش صخرية آدمية وبعض الحيوانات كالأحصنة والنعام.
- موقع سيدي مبارك وادي باللوح (بريان): يحتوي على رسوم صخرية لبعض الحيوانات وعلى نقوش صخرية.
- موقع متليلي: تحتوي على محطات للصناعة الحجرية زمن أشهرها موقع عذي الذيب.
- موقع المنيع: تحتوي على عدة محطات للصناعة الحجرية ومن أشهرها: مروقات، حاسي لعبيد وهضبة تدمايث، بالإضافة إلى المعالم الجنائزية بصحراء المنيع.

ب. الدراسات الأثرية:

لقد كانت هذه المواقع التي بها النقوش الصخرية محل دراسات علمية من خلال بعض التقارير وبعض الأطروحات الأكاديمية من طرف العديد من الباحثين منذ سنة 1934 نذكر منهم الدكتور Pierre Roffo و Aumassip و G و Bonnet.Y و Abonneau و Lefebvre، وكذلك الدراسات العلمية التي أجريت مؤخرا من طرف الدكتور نجيب فرحات والدكتورة مليكة حاشيد للمركز الوطني للبحث في ما قبل التاريخ والأنثروبولوجيا CNRPAH.

حسب الدراسة التقنية لهذه النقوش تبين أنها منقوشة بأدوات حجرية بتقنية الطرق وأخرى بتقنية الرسم، تبدو هذه الرسومات على أشكال مختلفة يصعب تفسير معانيها من أهمها: أشكال آدمية لمحاربين، أشكال الحيوانات:

النعام، الجمال، الأحصنة، الثعابين... أشكال هندسية: الدوائر أشكال U.V...، أشكال رموز مبهمة لم يتم تفكيك رموزها، حروف التيفيناغ.

إنّ هذه المواقع الأثرية التي ترجع إلى فترة ما قبل التاريخ مواقع مهمة وثرية بالمعلومات الأثرية وغيرها من المواقع التي لم تكتشف، لطالما لم نقم بمسح أثري، به نجد كل ما لدينا من مواقع أثرية، ليسهل على المصالح والمؤسسات الخاصة حماية وحفظ هذا التراث، إلا بعض المحاولات الخاصة، لدى فالمعلومات ضئيلة وقليلة ممّا يستلزم وضع خطة لحفظ ووقاية هذه المواقع الأثرية في ظل عدم معرفة قيمتها الأثرية.

2.3 المواقع الأثرية للفترة الإسلامية:

إن بقايا أثار أطلال القصور القديمة المتناثرة في منطقة غرداية تدل دلالة واضحة على أن المنطقة كانت عامرة بالسكان قبل مجيء الإباضيين إليها أي في فترة ما قبل الخامس هجري.

لقد شيد بنو مزاب الذين كانوا على المذهب المعتزلة الواسلية قبل نزوح الإباضية إلى المنطقة قصورا صغيرة، اندثرت كلها ولم يبق منها سوى بعض الأطلال وقد عدها الدكتور هيغي بنحو خمسة وعشرون قصرا اعتمادا على مصادر إباضية¹.

أ. من أهم هذه القصور هي:- بوكياو²، ثلاث³، ترشين⁴، تافيلالت⁵، موركي⁶، أغرم ن تلزضيت (قصر الصوف)⁷، أولوال⁸، بنورة الفوقاني¹⁰، أغرم ن وادي، بابا السعد¹¹، ثلاث موسى، أقنونا، الأحنش، تميزرت،

¹ - Huguet J, Le Pays du M'Zab, in bull de la Sociétés Géographique d'Algérie imprimerie Topographique et logographique Selon ,Alger,1889, p: 153.

² - إبراهيم متياز، تاريخ مزاب، مخ بحوزة عائلة المؤلف بقصر بني يزقن، ص: 16.

³ - بلحاج معروف، المرجع السابق، ص: 45.

⁴ - إبراهيم متياز، المصدر السابق، ص: 18 .

⁵ - نفسه، ص: 17 - 18 .

⁶ - نفسه، ص: 14 - 15 .

⁷ - Huguet J, op.cit, Les Villes...., pp: 586-587.

⁸ - Ibid.

⁹ - ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، مشروع القطاع....، ص: 04.

¹⁰ - ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، النقوش الصخرية والقصور المندثرة، غرداية، الجزائر، 2002م، ص: 02.

¹¹ - Huguet J, op.cit, Les Villes...., p: 588.

قصر المنيعية القديم، لمبرتخ، وغيرها من القصور التي لم يرد ذكرها في الكتب وبقيت مكتوبة في الروايات الشفوية والتي بدورها اندثرت وبقي منها سوى الأطلال في الروايات، من هذه القصور كانت الانطلاقة الفعلية لحركة عمرانية متواصلة، وبالتحديد بداية من القرن (5/11م)، تأسست مدن على شكل قصور عبر كامل وادي مزاب وخلال عدة قرون.

4. الموقع الأثري قصر بنورة الفوقاني:

يعتبر قصر بنورة القديم من أهم القصور في منطقة مزاب الذي مازالت بعض معالمه شامخة إلى حد الآن علما أنه إستفادة من عمليات الترميم التي حافظت على وصوله إلينا.

1.4 موقعه:

تتربع أطلال هذا القصر على الصخرة التي بني عليها قصر بنورة الحالي، وهو محاذي له ولا يفصل بينهما فاصل، تقع المدينة على بعد 1800م شمال بني يزقن وعلى خط عرض $32^{\circ} 28' 32''$ شمالا، وخط طول $1^{\circ} 35' 28''$ شرقا، عند تقاطع وادي أزويل بوادي مزاب الذي يواصل سيره إلى جانب منحدر يبلغ ارتفاعه ستة أمتار¹، إذ تبلغ المساحة الإجمالية للموقع الأثري حوالي 1 هكتار. (الخريطة1). (الصورة1).

2.4 تاريخه:

إن قصر بنورة يطلق عليه بالمحلية اسم "آت بنور" وقيل "آت بنور" أن "بنور" هو اسم لجد إحدى القبائل الزناتية، أو هو اسم لـ "سيدي بنور" الذي أطلق اسمه على مقبرة الإباضية بالجزائر العاصمة².

تأسس القصر في الفترة الممتدة بين سنة 438-458هـ/1046-1065م فوق رأس هضبة، وعلى هذا المنحدر يرتفع سور المدينة، ممّا أعطى لها شكل القلعة من قلاع العصور الوسطى الحصينة، شيدت بنورة من طرف قبيلة بني مطهر القادمة مع النازحين الإباضيين من وارجلان، وبعد فترة من الزمن طلبت قبيلة أولاد عبد الله التي تمّ طردها من مدينة مليكة اللجوء إلى بنوره قصد الاستقرار فيها فرحّب بها أهلها، ولكن ذلك لم يدم طويلا

¹ - بلحاج معروف، المرجع السابق، ص: 55.

² - صالح بن عمر سماوي، المرجع السابق، ص: 614.

وبضغط من أهل مليكة طُرد بنو مطهر اللاجئين إليها من قبل أولاد عبد الله بالقوة وقتلو منهم نفرا كثيرا، وفرّ الباقون إلى مدينة العطف، لو تمر هذه الجريمة بسلام فقد اتفقت المدن المزابية باستثناء مليكة على معاقبة بني مطهر أشد العقاب، فقاموا بتخريب بنورة القديمة التي لم يبق منها حاليا إلا المسجد وبعض بقايا آثار جدران المساكن والصور وهناك رواية أخرى تقول أن هناك قرية بنورة التي أسست على سفح ربوة، وتعلوها خلفا الأطلال للقرية القديمة الواقعة في قمة مرتفع الربوة المنسوبة إلى بني مطهر وكانتا متصلتين ومعاصرتين، فخرّبها أهل السفلى بالاستعانة بحلفائهم، فتشتتت من بقي منهم إلى "أتمليشت" (مليكة). (الشكل 1).

3.4 وصفه:

يتألف الموقع الأثري ببنورة على مجموعة من الوحدات المعمارية المتعددة بين العمارة الدينية المتمثلة في مسجدها القديم، إذ يتزامن بناءه مع تأسيس القصر أي خلال القرن الحادي عشر الميلادي، ويبدو أنها البناية الوحيدة التي نجت وسلمت من التخريب والدمار الذي تعرّض له القصر في القرن 17م، ويحتل المسجد موقعا استراتيجيا في مركز القصر القديم، فوق قمة الهضبة التي تتدرج من حولها مباني مدينة بنورة، وقد تمّ إعادة بناء وترميم بعض أجزاء المسجد، ولا سيما المئذنة في سنة 1983م¹ من قبل المهندس المعماري الإسباني Gabord وتحت إشراف ورشة حماية وترميم وترقية سهل وادي مزاب، وتلك المقبرة الغير بعيدة من المسجد.

العمارة الدفاعية فتجسّدت في البقايا التي هي متواجدة في الأجزاء السفلية للقصر من سوره والأبراج المدعمة له، أما عن مخطط أسوار القصر فهي شبه مستطيل²، وعلى حسب بعض الأنقاض المتواجدة في عين المكان يمكن أن نقول أن أركان السور تحتوي على أبراج، إذ بقي منهما برجان، أحدهما بالجهة الجنوبية الشرقية والثاني بالجهة الشرقية³. (الشكل 1). (الصورة 4).

¹ - مقابلة مع الأستاذ: محمد بن عمر عيسى، في دار تنعام، بنورة، يوم 05 أفريل 2012 م .

² - نفسه.

³ - يحيى بوراس، المرجع السابق، ص: 39.

أما فيما يخص العمارة المدنية فأثر التخريب واضحة عليها، إذ لا تزال أسس المساكن والأنقاض تغطي جزءاً كبيراً من وسط القصر جزاءً التخريب الذي تعرض له القصر كما ذكرنا ذلك سالفاً والبئر الذي تعرض إلى عملية الترميم في سنة 1983 م. (الشكل 1). (الصورة 1).

أ. وصف المسجد:

يمتاز المسجد بأبعاده القصيرة مقارنة بالمساجد الأخرى، وذلك راجع إلى أن القصر كان يقطنه عدد قليل من السكان قبل اندثاره، وعلى هذا فيعد النموذج الأصلي لمخطط المساجد الأولى التي انتشرت في كامل المدن المزابية الخمس قبل أن تتعرض للإضافات المتتالية. (الشكل 2). (الصورة 1).

لم يبق من المسجد حالياً سوى:

- قاعة الصلاة التي هي بشكل غير منتظم، وتبلغ مساحته الكلية 100م ويتمّ الدخول إليه عن طريق بابين، يتوسط جدار القبلة محراب يبدو على شكل تجويفة ذات مخطط مضلع الشكل، ويوجد إلى جانب المدخل الشمالي الغربي سلم صاعد يتكوّن من 13 درجة يؤدي إلى سطح الصحن¹.

- المئذنة التي تقع في الجانب الأيمن من المدخل الرئيسي لبית الصلاة، وقد تعرضت للإنهيار في بداية القرن العشرين وبالضبط في بين 1902/1903م، ولم يتم إعادة بناءها إلا في 1983م من قبل البناء الحاج إبراهيم دودو، تحت إدارة المهندس المعماري الإسباني Gabord وتحت إشراف ورشة حماية وترميم وترقية سهل وادي مزاب لكن فيما يبدو أنّ عملية الترميم والبناء لم تكن بالشكل السليم فجاءت المئذنة منتقخة في جانبها السفلي بشكل غير متناسب مع ارتفاعها². (الصورة 2، 3، 4)

إذ تميل واجهاتها نحو الداخل في شكل انسيابي وتضيق كلما ارتفعت نحو الأعلى مشكلة هرم ناقص، تتألف المئذنة من قاعدة وثلاثة طوابق وتنتهي بجوسق جاء على شكل امتداد لبدن المئذنة حيث تنطلق من الأركان الخارجية الأربعة للجوسق أعمدة صغيرة الحجم وقصيرة بمثابة الشرفات .

¹ - بلحاج معروف، المرجع السابق، ص: 88.

² - نفسه، ص: 90.

- بيت الوضوء الذي يقع في الركن الشمالي لبيت الصلاة ويحتل مساحة مربعة ، يتم الدخول إليها عن طريق مدخل يقع في الجانب الأيمن من المدخل الرئيسي لبيت الصلاة وهو نفس مدخل قاعدة المئذنة.

ب. وصف سور القصر وأبراجه:

تتربع أطلال هذا السور وأبراجه المدعمة له في الأجزاء السفلية من القصر ، حيث مخطط أسواره على شكل شبه مستطيل ، أركانه مستديرة ومقوسة ، تتوسط أضلاعه أبراج ذات مسقط مستطيل ، وربما كان بالأركان أبراج كذلك ، وقد بقي من أبراج السور برجان اثنان ، أحدهما في الجهة الجنوبية الشرقية والثاني بالجهة الشرقية ، بروزهما عن سمت جدار السور يصل حوالي ، بروزهما عن سمت جدار السور يصل حوالي 3.50م ، وعرضها يقارب 3.00م ، أما سمك جدرانها فيبلغ 0.45م يبدو من خلال أحد المزاغل الذي يعلو مستوى الأرضية الصخرية بمقدار 0.30 م أنها كانت أبراج مجوفة الدّاخل ، تشغلها قاعات متراكبة للرمي .

محيط السور يصل حوالي 400م ، يقدر سمكه في الجهة الجنوبية الشرقية بـ 2.40 م ويصل أقصى ارتفاع له 5.00م في الجهة الجنوبية الغربية ، استخدمت في بناء السور حجارة جيرية صغيرة ومتوسطة غير مهذبة ، وأحيانا يتم اللجوء إلى الحجارة الكبيرة عندما يتعلق الأمر بالأقسام السفلية الحاملة ثقل الجدار ، يتألف السور من ثلاثة جدران ، الفاصل بين الداخلي والمتوسط مسافة تصل 0.60م ، والفاصل بين المتوسط والخارجي مسافة تقدر بـ 1.80 م وملئ الفراغ الذي بينهما بتراب صلصالي ممزوج بالحصى ، ثم كسيت واجهتا جدار السور بملاط الجبس مع التركيز على الفضاءات التي تخلفها عملية رصف الحجارة غير المهذبة (Joints) ، والراجع من خلال سمك جدار السور أنّه كان يحتوي في قسمه العلوي على طريق المشاة . (الشكل 3).

ج. وصف أطلال المساكن:

إنّ التخريب الذي أصاب القصر جرّاء الصراع الذي وقع بين سكان القصر والمدن المزبانية الأخرى عدا قصر مليكة ، الأثر البالغ على مساكن القصر ، ولم يبق إلاّ أسس المساكن والأطلال التي هي تحت الانقراض تنتظر إجراء حفريات علمية منظمة ستزيح النقاب عن كثير من الجوانب المتعلقة بمكوّنات القصر .

إن هذه المعطيات التاريخية والمعمارية تساعدنا في معرفة مواد البناء التي كان يحتاجها بناء ذلك القصر والتقنية التي كان يمارسها في تشييد منشآته وهي كالتالي:

4.4 مواد بناءه:

ممّا لاشك فيه أنّه توجد هناك علاقة وطيدة بين الإنتاج المعماري للإنسان، وبين البيئة الجغرافية التي يعيش فيها، وتتجلى هذه العلاقة في الإعتماد الشبه الكلي على ما تجود به المنطقة، من مواد خام استعملها المزابي، وهذا الموقع دليل قاطع على هذه العلاقة التي دمجت المعمار بالطبيعة المحيطة به، علماً أنّ المواد التي استعملها إنسان هذا القصر هي نفس المواد التي استعملت في القصور الأخرى، وهي: التمشمت¹، الجير²، الرمل³، الخشب (النخلة وعناصرها).

5.4 حالة حفظه (تشخيصه):

بعد المعاينة الميدانية والوقوف على الحالة التي آل إليها الموقع، توصلنا إلى بعض النقاط الإيجابية التي ساهمت في حفظه وحمايته منها ما يلي:

- إعادة بناء وترميم بعض أجزاء المسجد، ولا سيّما المئذنة والبئر في سنة 1983م⁴ من قبل المهندس المعماري الإسباني Gabord وتحت إشراف ورشة حماية وترميم وترقية سهل وادي مزاب ثم أعيد ترميمهما في سنة 2001م تحت إشراف مديرية الثقافة لولاية غرداية بمتابعة من الديوان لحماية وترقية سهل واد مزاب. (الصورة 4، 5).

- فبفضل موقعه فوق الهضبة ومحاصرته بالعمران أصبح في منأى عن العوامل والطبيعية مثل الفيضانات والرياح.

- ولقربه الكبير من المناطق السكنية إهتم برعايته المتساكنون حيث استغلوا المسجد بعد ترميمه في أداء الصلوات الخمس وذلك ابتداءً من 2009م. (الصورة 1).

¹ - Mercier M, op.cit, p:299.

² - Ibid, p:88.

³ -Ibid, p: 87.

⁴ - مقابلة مع الأستاذ: محمد بن عمر عيسى، في دار تتعام ، بنورة ، يوم 05 أفريل 2012م.

- ومما يدل على إهتمام السكان بهذا الموقع الأثري زيارتهم له ثلاث مرات في كل سنة وفق أعراف المدينة.
- في المقابل سجلنا أثناء معاينتنا للموقع بعض النقاط التي ساهمت في تدهور حالة الموقع ونذكر منها:
- إعادة بناء المسجد بشكل خاطئ حيث تبدو مئذنته منتفخة بشكل غير مناسب في جزءها السفلي مما أعطى لها صورة مشوهة.
- لا يحمل الموقع لافتة تعرف به وبأهميته.
- عدم وجود سياج محكم وحراسة للقصر.
- استعمال بعض التجهيزات الحديثة في المسجد مما أثر على المشهد العام والداخلي للمسجد مثل المكيفات الهوائية.
- إن حركة السير الدائمة التي ولدها مسجد الموقع أثرت على الأجزاء الأخرى التي تكوّن الموقع الأثري، خاصة المساكن التي هي تحت الأنقاض تنتظر بعثات التنقيب.
- إنعدام المجاري المائية في الموقع الأثري مما أدى تجمع مياه الأمطار إلى الإضرار بالأساسات ونمو النباتات والفطريات.

أ. الأسباب المؤدية إلى الإضرار بالموقع الأثري قصر بنورة القديم:

هناك عدد كبير من الأخطار التي تؤدي إلى الإضرار بالموقع الأثري وبالتالي تتسبب في خرابها وتلفها، فلهذا يلجأ الأثري إلى دراستها لتحديد أسباب التلف، الذي يدي دورا هاما في إنهاك القوى الفيزيائية لمواد البناء وتحويلها إلى مواد هشة فاقدة التماسك، وقد حاولنا حصر العوامل التي تتدخل في تلف الموقع الأثري وهذا بفضل الدراسة الميدانية والمعاينة له وتتمثل هذه العوامل في:

أ.1 العامل البشري:

هناك عدة أضرار يمكن أن تحدث والتي يكون مصدرها الإنسان، مثل التخريب والإهمال والصيانة والترميم الخاطئ وما إلى ذلك من أضرار وعليه نذكر الأسباب التي أدت إلى تلف الموقع:

- أعمال الهدم والتخريب:

تشجع ضعف المراقبة للموقع الأثري إلى القيام بأعمال البناء وأعمال التغيير رغبة في التجديد كإدخال وسائل معيشة حديثة من مياه وصرف صحي وكهرباء وغيرها، وهذه رغم أهميتها بالنسبة للمصلين إلا أنها تؤدي إلى كثير من الأضرار، فنجد أن الاستهلاك الكبير للمياه يضاعف معدلات الصرف مما ينجر عليها التأثير السلبي للأساسات مثلما هو الحال في ميضأة المسجد.

- وسائل النقل:

تعتبر وسائل النقل ومكبرات الصوت أحد العوامل التي تؤدي إلى تلف الموقع الأثري ومعالمه وذلك عن طريق الاهتزازات أو الذبذبات التي تحدث شروخ عميقة في الجدران ولا يتوقف تأثيره عند هذا الحد فقط، فالحركية التي أحدثها إحياء المسجد أنتج معه حركية وسائل النقل التي تؤدي إلى تشققات وتصدعات وهذا ما لاحظناه في جدران المسجد والصور والأبراج.

- أعمال الصيانة والترميم الخاطئة:

قد يصاب المعلم الأثري الموجود في الموقع الأثري بالتلف وذلك جراء الترميم والإصلاح الخاطئ من قبل أناس قليلي الخبرة ودون التقيد برأي المختصين وهذا ما يؤدي في الأخير إلى طمس بعض معالمه أو إلى تزوير عناصره وتشويهه كاستعمال مواد خاطئة في العلاج كالإسمنت والحديد.

- الإهمال:

يمكن اعتبار الإمكانات المادية أحد الأسباب التي تؤدي إلى إهمال القيمة الحقيقية للموقع الأثري خاصة وأن مواد البناء وتكاليف الصيانة والترميم تقترب أحيانا تكاليف بناءه من جديد.

2. العوامل الطبيعية:

- الأمطار:

من الثابت أن المواقع الأثرية الموجودة في المناطق الجافة القليلة الأمطار تكون أكثر مقاومة من المناطق التي تتعرض لها، كما يصاحبها عادة حدوث تفاعلات فيزيوكيميائية في المواد المستعملة لبنائها، وتساهم في زيادة الرطوبة النسبية التي تلحق أضرار كبيرة فيها، علما أن مئذنة مسجد هذا الموقع كما يروى أنها انهارت بفعل طول مدة الأمطار التي كانت تتساقط عليها في سنة 1902 - 1903 م. (الصورة 2، 3).

- الحرارة:

تعتبر أشعة الشمس ذات تأثير قوي ومباشر للمواقع الأثرية التي تحتوي معالم ومباني أثرية بارزة، تم إنشاءها بالحجارة والجبس والجير والرمل، لها تأثير مباشر وغير مباشر كالأشعة المنعكسة عن سطح الأرض، وهناك عدة عوامل تتحكم في تحديد قوة تأثيرها على المبنى نذكر من أهمها مدة سطوع الشمس وزاويتها وشدةها فلهذا نجد لهل تأثيرات على مختلف مواد البناء، فبارتفاعها وانخفاضها وكذا تفاوت درجات الحرارة بين الليل والنهار تؤثر عليه، وتعرضه للكسر والانفصال وإحداث تصدعات وتشققات، حيث يبدو تأثيرها في سور الجهة الجنوبية الشرقية من القصر وفي جدران أبراجه الاثنين.

- الرطوبة:

تقوم الرطوبة بدور مهم في تلف الآثار ولاسيما منها المشيدة بالحجارة والجبس وذلك لما تتمتع به من خواص مثل المسامية والنفاذية، فهي تسمح بمرور قطرات الماء المتجمعة فوق سطح المسجد أو في الفضاءات الواسعة التي تحتوي عليها المساكن خاصة في ظل غياب المجاري التي تصرف هذه المياه.

يظهر تأثيرها أيضا على الأخشاب المستعملة في الأسقف فبفعلها وبمساهمة عامل الحرارة تتمدد وتتكمش هذا ما أدى في الأخير إحداث خلل في بعض أسقف المسجد ومن جهة أخرى تساعد على حدوث التفاعل الكيميائي بين الحجارة والشوائب التي يحملها الهواء من أملاح وأحماض.

أ.3 العوامل البيولوجية:

لهذه العوامل أضرارا بالغة الخطورة على مواد البناء المستخدمة في المباني الأثرية، كما لا تعمل بمعزل عن العوامل التلف الأخرى وإنما تشارك في زيادتها وهي تؤثر ميكانيكا، كيميائيا وبيولوجيا، ونذكر منها الكائنات

الحية (طحالب، فطريات) التي تنمو على أساسات المبنى وتنتشر فوق وأسفل الجدران ونجد كذلك الحشرات والنباتات المختلفة التي تنتشر في الموقع الأثري خاصة في فصل الربيع.

5. حفظ ووقاية المواقع الأثرية بغرداية:

تعرف المواقع الأثرية بأنها مساحات مبنية دونما وظيفة نشطة وتشهد بأعمال الإنسان أو بتفاعله مع الطبيعة، بما في ذلك الأراضي المتصلة بها، ولها قيمة من الوجهة التاريخية والأثرية أو الدينية أو الفنية أو العلمية، لكن هذه المواقع (أغرم ن أجنة نتبونور) حساسة إذا بقيت دون عناية وحفظ ووقاية، وذلك بتوفير الوسائل التالية:

1.5 تسجيل الآثار:

إنّ تسجيل الآثار هي في الأساس عملية توثيقية، ويمكننا وصف أية حفرة أثرية لا تعتمد طرق التسجيل والتوثيق الميداني بأنها مضيعة للوقت ولا ينحصر فقط في تسجيل القطع الأثرية بل يتعداه إلى المواقع الأثرية وكذلك الطبقات والبقايا الأثرية¹.

تعتبر السلطات المحلية والمجتمع المدني ممثلاً في الجمعيات، مؤسسات الأشغال الخاصة، مكاتب دراسات المسؤولين الأوائل على تسجيل التراث الثقافي ضمن القائمة الوطنية والعالمية، وذلك لأن تسجيل الآثار يجعلها في منأى عن التخريب والضياع ويمنحه تغطية قانونية، وهذا ما هو عليه القطاع المحمي في سهل وادي مزاب.

أ. التسجيل ضمن التراث الوطني:

فيما يخص تسجيل التراث الثقافي على المستوى الوطني فقد جاء في القانون 98-04 أهم إجراءات التسجيل اللازم إتباعها، يمكن أن تسجل في قائمة الجرد الإضافي وإن لم تستوجب تصنيفاً فورياً، تكتسي أهمية من وجهة التاريخ أو الآثار وتستدعي المحافظة عليها، تم تشطب من قائمة الممتلكات الثقافية وتصنف نهائياً خلال مهلة 10 سنوات²، ويكون التسجيل في قائمة الجرد الإضافي بقرار من الوزير المكلف بالثقافة عقب استشارة اللجنة

¹ - زيدان عبد الكافي كفاقي، المدخل إلى علم الآثار، الأردن، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، 2004م، ص: 117.

² - قانون 98-04، يتعلق بحماية التراث الثقافي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجزائر، 20 صفر 1419، الموافق 15 جوان 1998م، المادة العاشرة.

الوطنية للممتلكات الثقافية ذات الأهمية الوطنية، بناء على مبادرة منه أو مبادرة أي شخص يرى مصلحة في ذلك، كما يمكن أن يتم التسجيل بقرار من الوالي عقب استشارة لجنة من الممتلكات الثقافية التابعة للولاية المعنية، بالنسبة إلى الممتلكات الثقافية التي لها قيمة على المستوى المحلي، بناء على مبادرة من الوزير المكلف بالثقافة، أو الجماعات المحلية أو شخص يرى مصلحة في ذلك¹.

ب. التسجيل ضمن التراث العالمي:

عملية ترشيح دولة ما لموقعها تتطلب العديد من الخطوات، أهمها التوقيع على الاتفاقية² لتصبح الدولة عضوا فيها بعد ذلك تقوم الدولة بإعداد قائمة بمواقعها ذات القيمة الاستثنائية، ثم تختار من القائمة ما تريد ترشيحه ليُدْرَج في قائمة التراث العالمي، موضحة مبررات الترشيح وأن الموقع محافظا على أصالته ويحظى بإدارة وحماية بشكل مناسب، مع تقديم تحليل يشمل مقارنة للموقع مع مواقع أخرى من نفس النوع، ولكي تتم الموافقة على إدراج المواقع في قائمة التراث العالمي لابد أن تنطبق عليها معايير محددة في المادتين (1، 2) من الاتفاقية، وهي معايير تضمن أن يكون الموقع ذات قيمة عالمية استثنائية ومحافظا شرطي للأصالة والسلامة، وإذا أصبح الموقع المدرج مهددا بأخطار جسيمة قد تسبب في إزالته، فإن لجنة التراث العالمي تقوم بعد استشارة الدولة المعنية بإدراج الموقع في قائمة التراث العالمي المهدد للخطر، ويعني إدراج الموقع في قائمة التراث العالمي المعرض للخطر أنه بحاجة إلى عون وأعمال كبيرة لحمايته، ولا يعني عدم إدراج ملك من التراث الثقافي أو الطبيعي في أي من القائمتين المذكورتين، ويزداد عدد المواقع العالمية المدرجة في قائمة التراث العالمي كل عام، فقد بلغ عدد الدول التي لديها مواقع مسجلة في قائمة التراث العالمي حتى عام 2005م 137 دولة، وبلغ عدد المواقع المدرجة في القائمة 628 موقعا ثقافيا و160 موقعا طبيعيا و24 موقعا مختلط، يعتبر كل موقع من

¹ - قانون 98-04، المرجع السابق، المادة الحادية عشرة.

² - الاتفاقية: تعرف بإسم: إتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، أقرها المؤتمر العام لليونسكو في دورته السابعة عشرة في باريس بتاريخ 16 نوفمبر 1972م.

مواقع التراث العالمي ملكاً للدولة التي يقع فيها وعليها مسؤولية حمايته وإدارته إلا أن يحظى باهتمام المجتمع الدولي¹.

2.5 الحماية القانونية للتراث:

تقسم الحماية إلى نوعين هامين يساهمان بشكل فعال في ضمان سلامة المواقع الأثرية وإيصالها إلى الأجيال القادمة:

أ. الحماية القانونية الدولية:

يرسخ اهتمام الإنسان بترثه نظم وقوانين مؤطرة في تشريعات وطنية ودولية، وقد عمل المجتمع الدولي تحت غطاء منظمة اليونسكو على ضمان حماية قانونية فعالة، من خلال المؤتمرات والندوات والإستفادة من الخبرات، فعملت اليونسكو بمساهمة الدول الأطراف على سن التشريعات الدولية اللازمة لضمان حماية فعالة للتراث الثقافي العالمي، والجزائر كطرف في الإتفاقيات الدولية تسهم في مجال حماية التراث الثقافي²، ومن ضمن ما جاء في التشريعات، المادة الثالثة من ميثاق حماية وإدارة التراث الأثري 1990م "لوزان"، نصت على ما يلي:

"حماية التراث الأثري، ينبغي اعتباره واجبا أخلاقيا على جميع البشر، بل هي أيضا مسؤولية جماعية عامة، للالتزام لابد من الاعتراف به من خلال التشريعات ذات الصلة وتوفير ما يكفي من الأموال لدعم البرامج اللازمة للإدارة الفعالة للتراث، التراث الأثري شائع في جميع المجتمعات البشرية، ولذا فإنه ينبغي أن يكون من واجب كل بلد لضمان أن تتوفر الأموال الكافية لحمايته، التشريعات ينبغي أن تحظر على التدمير والتخريب أو من خلال التغييرات والتعديلات من أي موقع أثري أو النصب أو إلى محيطهم بدون الحصول على موافقة من السلطة الأثرية ذات الصلة، ينبغي أن يشترط التشريع، لضمان الحكم الصحيح لحفظ وإدارة والوقاية على التراث الأثري، مواد قانونية كافية وينبغي أن توضع في التشريع الجزائري المنصوص عليها فيما تعلق بانتهاكات التراث الأثري،

¹ - سعيد بن ديبس العتيبي، التراث العالمي وأهمية تسجيل الدول لمواقعها الثقافية والطبيعية في قائمة التراث العالمي، العدد 13822، جريدة الرياض، السعودية، 2006م.

² - عبد القادر طاهر، التراث المبني في تلمسان وطرق صيانتها، رسالة الماجستير في الفنون الشعبية، قسم الثقافة الشعبية، جامعة تلمسان، 2008م، ص: 99.

إذا التشريعات تحمي فقط تلك العناصر من التراث الأثري، التي هي مسجلة في الجرد الانتقائي القانوني، كما ينبغي توفير الحماية المؤقتة للمواقع الأثرية غير المحمية أو المكتشفة حديثا حتى يتم تقييمها¹.

ب. الحماية القانونية الوطنية:

على المستوى الوطني عملت السلطات على توفير الحماية القانونية اللازمة، وذلك من خلال وضع تشريعات تخص المعالم والمواقع الأثرية وكذا التشريعات للأعمال التي لها علاقة بالمعالم والمواقع الأثرية وبمحيطها ويتضح لنا ذلك جليا فيما يلي:

في القانون 29/90 المؤرخ في 17/12/1990م، الخاص بالتهيئة العمرانية والمرسوم التنفيذي رقم 175/91 المؤرخ في 14 ذي القعدة عام 1411هـ الموافق 28 ماي 1991م الذي يحدد القواعد العامة للتهيئة والتعمير والبناء اللذين يضعان التوجيهات العامة للحفاظ على المواقع الأثرية، والمخطط العام للتهيئة والتعمير يساهم بشكل مباشر في حماية وصيانة المواقع الأثرية وذلك وفقا لتشريعات التهيئة العمرانية، وتؤكد المادة 35 من قانون 04/98 على مراعاة الأنشطة للمشاريع المراد انجازها في المحميات المصنفة و ضرورة إدراجها مسبقا في إطار مشاريع التهيئة والتعمير أو في مخططات شغل الأراضي، نلاحظ أن هناك توافق بين القانون 29/90 للهيئة العمرانية وقانون حماية التراث الثقافي 04/98 في مادته 36 فيما يخص حماية التراث الثقافي والمحميات الأثرية وتشدد المادة 36 على ضرورة اطلاع السلطات المكلفة بإعداد مخططات التوجيه والتعمير ومخططات شغل الأراضي في مستوى كل بلدية على المحميات المسجلة في قائمة الجرد الإضافي أو المصنفة.

يجدر بالذكر أن رخصة البناء في مناطق المحميات الأثرية لا تمنح إلا بموافقة المصالح المختصة بحماية التراث الثقافي وهي مديرية الثقافة، ويوضح جليا في المادة 69 من قانون التهيئة العمرانية.

3.5 الحماية التقنية للمواقع الأثرية:

تعتبر الحماية التقنية للمواقع الأثرية خطوة هامة لحفظ ووقاية الموقع الأثري والحفاظ عليه، ويكون ذلك إما بالوقاية أو المعالجة وذلك على حسب الظروف، قد اهتم المتخصصون في مجال حماية المواقع الأثرية في العالم

¹ - اليونسكو، الإيكوموس، اللجنة الدولية لإدارة التراث الأثري، اتفاقية من أجل إدارة وحماية التراث الأثري، لوزان، سويسرا، 1990م، المادة الثالثة.

منذ بداية القرن العشرين، تحت إشراف اليونسكو بالطرق العلمية والعملية اللازم إتباعها للحفاظ على المواقع وإنقاذها من الضياع، ورسخ ذلك في اتفاقيات دولية¹، الجزائر كعضو في منظمة الأمم المتحدة، قد أقرت بجل الاتفاقيات الخاصة بحماية التراث الثقافي، بالإضافة إلى ذلك فقد اجتهد المختصون والمشرعون على حد سواء، إلى وضع الأساليب اللازمة للتدخل على الممتلكات الثقافية في الجزائر، وتكون الحماية التقنية باتخاذ التدابير الوقائية أو التدخل العلاجي على معالم الموقع:

أ. التدابير الوقائية:

1. مواجهة الأضرار الناجمة عن الإنسان:

- حيث أنّ تخريب المواقع الأثرية الناتج عن الإنسان، يكون في مجمله عن طريق أعمال الهدم والتخريب، أو الإهمال، أو عن طريق المشاريع التنموية، والتراخي في تطبيق قوانين حماية التراث... .
- بالنسبة لتجنب المواقع الأثرية أضرار التخريب المتعمد الذي يحدث جراء اعتداء الأفراد على الموقع الأثري وذلك لسبب الجهل بأهمية ممتلكاتهم، فإن ذلك يستدعي توعية المواطنين من جهة، وإحكام المراقبة من جهة ثانية، وذلك بتفقد الموقع الأثري بشكل منظم، وتطبيق عقوبات صارمة بحق المخالفين².
- فيما يخص المشاريع العمرانية والأراضي الفلاحية التي يقصد بها التنمية المستدامة، فيجب أن تدرس بعناية فائقة لئلا تؤدي مثل هذه المشاريع إلى إزالة ما تحتوي عليه هذه المواقع الأثرية من مباني وبقايا أثرية، إذ لا بد أن يشترك في هذه الدراسات، كما توصي بذلك القوانين الحديثة والتوصيات الدولية، اختصاصيون في التاريخ والآثار والاجتماع مع المهندسين المعماريين والعمرانيين.

2. مواجهة الأضرار الناجمة عن الطبيعة:

¹ - عبد القادر طاهر، المرجع السابق، ص: 102.

² - عبد القادر ربحاوي، المباني التاريخية حمايتها وطرق صيانتها، منشورات المديرية العامة للآثار والمتاحف، دمشق، سوريا، 1972م، ص: 24.

- يكون بالسيطرة على البيئة المحيطة بالتراث الثقافي وذلك بمنع عوامل التلف من التأثير بواسطة تحييدها أو وصولها إلى المبنى نفسه¹.

- تعتبر الرطوبة من أهم المشاكل التي تؤثر على الموقع الأثري، إذ يعتبر عزل الرطوبة قدر الإمكان من الموقع الأثري عاملاً حيوياً في الحفاظ عليه، وتختلف طرق العزل باختلاف مصدر الرطوبة.

- الأمطار والسيول تهدد المواقع الأثرية وتؤثر عليها، لذلك من الواجب العمل على تصريف المياه الناجمة عنها كي تتسرب إلى الجدران والأساسات والبقايا الأثرية.

- إن الخطر الذي يتعرض له الموقع من مشكلة النباتات الطفيلية التي أتعبت الخبراء، لا سيما في الأقاليم الكثيرة الرطوبة، حيث قطع هذه النباتات لا يحل المشكل، حيث تعود إلى النمو من جديد، لتصبح أكثر قوة، ولم يعط قاذفات اللهب لحرق النباتات ولا المواد الكيماوية المبيدة للجذور نتيجة تذكر...، ومن الطبيعي أن تكون الوقاية خير من العلاج، أي الحيلولة منذ البدء دون نشوء هذه النباتات، وذلك بسد الثغرات والشقوق وبتكحيل مابين حجارة البناء تكحيلًا متقنا.

ب. التدابير العلاجية:

- يقتضي الأمر اللجوء إلى التدابير العلاجية، عندما تكون المعالم الظاهرة في الموقع في حالة تدهور، ويقتضي التدخل المباشر على مستوى المعلم، وتختلف هذه التدخلات حسب نسبة التشوهات الطارئة على المعلم الأثري².

- سبب الإصلاح والتجديد يكمن في الحاجة الماسة إليه، ويتضمن إصلاح ما تلف من مواد الحماية كتساقط الملاط وتآكل المادة اللاصقة بين الحجارة أو تكسر أجزاء من مادة البناء أو الأجزاء الإنشائية الحاملة كالأسقف والجدران والأعمدة، مما قد يؤثر على عنصر المتانة في البناء وهنا الحد ما أمكن من عملية الاستبدال والاكتفاء

¹ - نفسه، ص: 26.

² - عبد القادر الريحاوي، المرجع السابق، ص: 104.

بما هو ضروري جداً، لأن إدخال أي تعديل أو تجديد على المعلم أو عناصره سيغير معالمه ويقلل من قيمته، وهنا نصل لواحد من أكثر المفاهيم صعوبة في الترميم الحديث وهو الأصالة¹.

ب.1 الصيانة:

تتعرض الأبنية على اختلافها التاريخية والحديثة على فساد جزء منها أو عنصر ما أو إلى تشويه أو عبث، هذه الحالة تحتم تدخل مستمر على المباني لضمان بقاءها واستمراريتها وهذه التدخلات هي أعمال صيانة. من الضروري أن تجرى صيانة المعالم الأثرية على أساس ثابت²، وحسب الضرر اللاحق بالمبنى الأثري ويمكن تقسيم هذه الأعمال إلى:

- التكليل التحليل:

إنّ تساقط الكلسة من جدران البناء يعرض ما تحتها من مواد البناء الضعيفة للتآكل التدريجي، والتلف بتأثير الأضرار الجوية المختلفة ولذا فإن تجديد الكلسة يشكل كساء واقياً، فضلاً عن أنه يعيد للبناء شكله الأصلي، ولنفس الأمر يجب الحرص على سد الثغرات وتجديد ما تلف من المونة المستخدمة بين حجارة البناء أو في حشوة الجدران³.

- إصلاح الحجارة التالفة:

تشاهد في المعالم الأثرية عناصر حجرية تالفة أو مكسرة كالجدران والأبراج، وقد يؤثر بقاءها بهذه الحالة على متانة البناء، ونوصي هنا بالحد ما أمكن من تجديد هذه العناصر، والاكتفاء بتجديد ما هو تالف كلي منها، أما في الأحوال العادية فيمكن اللجوء إلى عمليات اللصق والتجبير التي يمكن أن تتم بسهولة بالاعتماد على المواد الحديثة وباستخدام القضبان والأطواق المعدنية والمخفية أو الظاهرة.

- أعمال التنظيف:

¹ - هزّار عمران وجورج دبورة، المباني الأثرية ترميمها، صيانتها، والحفاظ عليها، دمشق، منشورات وزارة الثقافة، 1998م، ص: 129.

² - عبد القادر ربحاوي، المرجع السابق، ص: 26 .

³ - نفسه، ص: 26.

يراد بها سائر الأعمال التي تزيل ما علق بالمعلم من مواد وشوائب، كقشر الكلسة المحدثثة التي كانت في الأصل ظاهرة للعيان... ومن أعمال التجديد أيضا إزالة ما علق بالمعلم الأثرية من أوساخ، وحشائش الخضراء الناتجة عن الرطوبة الدائمة¹.

ب. 2 الترميم:

إنّ عملية الترميم عملية متخصصة بدرجة عالية، وهدفها حماية وكشف القيمة الجمالية للمعلم الأثري وتستند على إحترام المادة الأصلية والوثائق الحقيقية، ويجب عليها أن تتوقف في اللحظة التي يبدأ فيها الحدس، وفي هذه الحالة يجب أن يكون أي عمل إضافي، ولابد من القيام به متميزا عن التكوين المعماري ويجب أن يحمل طابعا معاصرا، وعلى كل حال فإن الترميم يجب أن تسبقه دراسة أثرية².

يتفق جميع المختصون في مجال الترميم، إنّ عملية الترميم حساسة يكون التدخل فيها على المعلم الأثري بصفة مباشرة، وتتم عملية الترميم على المعالم الأثرية التي مازالت قيد الاستعمال، التي هجرت منذ وقت. تختلف كيفية التدخل على المعالم الأثرية من معلم لآخر وقد حدد الأخصائيون أشكال التدخل حسب الحالات وفي اتفاقيات عالمية تضم نصوص توجيهية مثل:

ج. الإحياء:

هو إعادة إحياء فكرة ما ضمن الأثر وتقوم على احترام مادة الأثر الأصلية والأدلة الأثرية والمخطط الأساسي في الترميمات والإضافات اللاحقة على المعلم، يجب أن تحترم وأن تحدد تاريخه، وعندما تتراكم التدخلات المتلاحقة عبر العصور يسمح بإزالة القسم العلوي الذي يمكن أن يكون أقل أهمية بإظهار جزء أقدم يحمل أهمية كبرى ولكن ضمن حدود³.

¹ - عبد القادر الريحاوي، المرجع السابق، ص: 27.

² - اليونسكو، الوثيقة الدولية لصون وترميم المواقع الأثرية، ميثاق البندقية، البندقية، 1964م، المادة التاسعة.

³ - هزار عمران، جورج دبورة، المرجع السابق، ص: 129.

إن المساهمات السليمة لكل الفترات في بناء معلم أثري معين يجب أن تحترم طالما أنّ وحدة الأسلوب ليست هدف الترميم، وعندما يشمل بناء ما عملاً مهيباً على فترات مختلفة، فإن الكشف عن الحالة الأساسية يمكن تبريره في الحالات الاستثنائية عندما يكون الشيء المراد ترميمه ذا أهمية ضئيلة، وأنّ حالة حفظهما جيدة بدرجة تكفي لتبرير هذه العملية، وأنّ تقييم أهمية العناصر التي يحتويها الأثر والقرار بشأن ما يمكن هدمه ولا تترك إلى الشخص المكلف بالترميم فقط¹.

د. ضمان استمرارية حفظ ووقاية المواقع الأثرية:

يختلف العمل في حفظ ووقاية المواقع الأثرية من دولة لأخرى وفقاً لقدرتها المالية والفنية والثقافية ونظرتها إلى التراث بكافة جوانبه، فهناك من يرى ضرورة حماية ذلك التراث تعبيراً عن الاحترام للماضي والحرص على مواصلة الحوار معه لأنّ في ذلك ربطاً للماضي بالحاضر وتطلعا إلى مستقبل زاهر مزدهر ومتطور، وهناك من ينظر إلى التراث نظرة سلبية ويرى فيه دلالة على تخلف الماضي وضرورة التخلص منه.

قد سبب التفكير السلبي اتجاه المواقع الأثرية، تدمير وتخريب تثير منها، في كثير من بلدان العالم، فلم تعد الحماية والحفاظ على الموارد الحضارية والثقافية أمراً كافياً، بل اتجه التفكير إلى تحقيق استدامة هذه الموارد على المدى البعيد والاستفادة منها من الناحية الاقتصادية كذلك، وذلك لأنها تشكل ثروة قومية لجميع الأجيال الحالية واللاحقة، وهي ملك لهم جميعاً تقع عليهم مسؤولية حمايتها والحفاظ عليها²، ولضمان ذلك يجب توفر العوامل الآتية:

د.1 إهتمام الإنسان بالتراث الأثري:

تبدأ حماية التراث الأثري باهتمام الإنسان وتعلقه بإرثه وإرث أجداد، فإن غاب هذا الحس فقد التراث قيمته في أعين الناس وبالتالي الرغبة في حمايته وإيصال للأجيال القادمة، لهذا مهما تعددت الوسائل والأساليب، يبقى

¹ - اليونسكو، الوثيقة الدولية لصون...، المادة الحادية عشرة .

² - طاهر عبد القادر، المرجع السابق، ص: 123.

الإنسان هو العامل الأول والأساسي في صون وحماية الإرث الثقافي، تتوقف عليه وعلى مدى وعيه بحالة، إشكالية، ونظم الحفاظ على التراث.

د.2 الإدارة والمراقبة:

لا تكون التشريعات دائما كافية لحماية المواقع الأثرية، فقد أثبتت لنا التجارب أن العديد من المعالم الأثرية هدمها أصحابها أو الأشخاص التي توجد تلك الآثار على أراضيهم لإقامة أبنية حديثة أو استعمال مواد تلك المعالم من حجارة، وغيرها لبناء منازلهم أو أحد مشروعاتهم أو قاموا بتوسعات أو إضافات تسيء إلى هوية الموقع ومعالمه، هذا ما يوجب على المؤسسات المختصة إلى التكفل بإدارة مراقبة تلك المواقع أي لتفادي أي عمل قد يضر بالمعالم الأثرية أو استحداث رجال أمن خاصين بحراسة المواقع يكونون تابعين للدولة، أو مؤسسات خاصة معتمدة من طرف الدولة.

د.3 التوعية:

من أجل تشجيع مساهمة السكان، يجب إعداد برنامج معلومات عامة من أجل جميع السكان بدءا من الأطفال في سن المدرسة ويجب أيضا تشجيع نشاط الهيئة من أجل حماية التراث، كما يجب تبني إجراءات مالية لصالح الحماية¹.

فحماية التراث واستمراره لا تكون إلا بإسهام الكل في مفهوم الاستدامة، وتقع المهمة الأولى لضمان إسهام شرائح المجتمع المختلفة في الحفاظ على المعالم الأثرية على المختصين في مجال الحماية، المسؤولين، المرممين، والجمعيات التي تنشط للحفاظ على المواقع الأثرية، وذلك بإشراك الفئات المختلفة في عمليات الحفظ والوقاية، بالوسائل المختلفة (المسابقات، البحوث، الأعمال الفنية...)، وإحداث المحفزات لضمان مشاركة واسعة في مجال التوعية بالثقافة التراثية وبالتالي اهتمام أكثر، إذ بالاستثمار في مجال الوعي بالتراث، تكون فائدة المجتمع العامة

¹ - اليونيسكو، وثيقة حماية المدن التاريخية والمناطق العمرانية، واشنطن، 1987م، البند 15.

بالحفاظ على الإرث الثقافي الذي هو كنز لا يمكن تعويضه، جعل التراث في منأى عن الضرر الملحق بالتراث الأثري الناجم عن الإنسان، استثمار هذا الأخير كثرة اقتصادية¹.

و. ترقية التراث الأثري وإعادة الاعتبار له: من خلال:

- تعزيز قيمة التراث الأثري وهذا بتوعية الناس على محافظة وممتلكاتهم الأثرية بتخصيصه بوظيفة ملائمة لطبيعته ومناسبة للمجتمع.
- ربط الآثار بشبكة الأنترنت والتعريف بها، وتقديم الآثار والمواقع الأثرية عبر القنوات التلفزيونية الدولية كخدمة ذات فائدة عامة.
- فتح المجال أمام المواطن لزيارة المعالم المحمية بتدعيم نشاطات الجمعيات الخيرية وتلاميذ المدارس والثانويات.
- الاستفادة من التراث اقتصادياً من خلال التهيئة العقلانية للمواقع والمعالم الأثرية ودمجها في المسار السياحي.
- إصدار طوابع بريدية تحمل صور الآثار المادية للمنطقة من أجل إيصالها إلى أبعد نقطة في العالم من أجل تحسيس المواطن بأهمية التراث.
- إنجاز دكاكين بالمواقع الأثرية تباع فيها نماذج مستنسخة من الأثریات والبطاقات البريدية والصور والمطبوعات والمنشورات كما يمكن اتخاذ هذه المحلات نقاط مراقبة وحراسة ومكان تواجد المرشدين السياحيين².

هـ. تنظيم حفريات أثرية:

يكتسب التراث الأثري التاريخي أهمية علمية وتاريخية بالغة باعتباره حافظاً للذاكرة الجماعية وللاّراث الإنساني على الرغم من مختلف الإجراءات والجهود المتخذة من طرف الهيئات المعنية العمومية للحفاظ على هذا التراث إلا أن شبح التخريب الطبيعي والبشري لا يزال يهدده لهذا كان من الضروري إيجاد حلول لحفظها ووقايتها لمسيرة

¹ - طاهر عبد القادر، المرجع السابق، ص: 124.

² - علي خلاصي، المحافظة على التراث الثقافي وتنمية المتطلبات السياحية بالجزائر، الملتقى السابع للبحث الأثري والدراسات التاريخية، خنشلة، 1999م، ص: 80.

سرعة المشاريع التنموية ومن بين أهم هذه الحلول تنظيم حفريات، خاصة إذا قمنا بإثبات وجود موقع أثري بالعملية المسماة المسح.

هـ. 1 تنقيب الموقع:

ينقب الأثريون بحذر بحثاً عن المواد المدفونة في عملية تدعى التنقيب الأثري، وتعتمد طريقة التنقيب الأثري جزئياً على نوع الموقع، إن في المواقع الكبيرة يمكن حصر التنقيب في أجزاء معينة من الموقع¹، كما أن هناك اعتبارات أخرى تقرر في الأغلب منهج التنقيب الأثري مثل المناخ ونوعية التربة، وتباين الأدوات التي تستخدم في الحفريات بين الجرارات والآليات الثقيلة والمحافير الصغيرة وفي بعض الحالات يقوم الأثري حتى بغرلة التربة بغربال سلك للحصول على المعثورات الصغيرة وفي حالات أخرى يقوم بتحليلها².

إن طرق التنقيبات الأثرية هي الوسيلة التي يستخرج بها الأثريون مخلفات الإنسان القديم وبواسطتها يفسرون ويحللون نتائج حفرياتهم ويؤرخون زمنها ويقدرّون أدوارها الحضارية، لكن تلك التقنيات الأثرية إلى وقت قريب كانت تجري على يد هواة لم يكن لديهم علم بطرق الحفر العلمية لكن مع مطلع القرن العشرين بدأت التنقيبات الأثرية تتوفر لديها طرق خاصة بكل ما يتعلق بالتنقيبات فأصبح علم الآثار يهتدي بها ويعمل بموجبها، ولما كان الغرض من الحفريات الأثرية هو إنقاذ المعلومات التي يمكن جمعها من الموقع من خلال المخلفات واللقى الأثرية والمواقع الأثرية التي تشير وتعبّر عن حضارة الإنسان الذي عاش في هذا الموقع قديماً، لذلك تتحدد أنواع الحفريات حسب الظروف وتبعاً لطبيعة الموقع الذي ستجرى فيه الحفريات وعليه هناك أنواع عدة من هذه الحفريات حسب مدى المعلومات التي يراد الحصول عليها من الموقع، لاشك أن إجراء حفريات علمية منظمة ستزيج النقب عن كثير من الجوانب الغامضة.

¹ - غالان رودريغو مارتين، مناهج البحث الأثري ومشكلاته، تر خالد غنيم، دمشق، سوريا، ط1، 1998م، ص: 86.

² - حيدر كامل، منهج البحث الأثري والتاريخي، دار الفكر اللبناني، لبنان، 1995م، ص: 55.

6. خاتمة:

التراث الثقافي مبعث فخر الأمم على اختلاف أعراقها، فهو يمثل الهوية الوطنية لكل مجتمع، وصلة وتواصل بين الماضي والحاضر، ومهما بلغت هذه الأمم من تطور، وراقي فإنها تبقى متصلة بهذا الإرث، وقد عملت الأمم المتحضرة وعيا منها بقيمة هذا الإرث، على إنشاء مؤسسات علمية وبحثية، كما قامت على شؤون هذا الإرث الثقافي إدارات حكومية تحافظ عليه.

غرداية، المنطقة العريقة بتراثها وتاريخها الحافل بالإنجازات الكبرى، بما تحويه من إرث حضاري غني في ميدان الآثار والعمران، مما خلفه الإنسان المحلي لتلك المنطقة منذ عصور ما قبل التاريخ إلى الفترة الإسلامية.

لكن الأمر المؤسف فرغم امتلاكنا لهذا الرّخم المتبقي والمتمثل في المواقع الأثرية، وشعور السلطات المعنية بأهمية الآثار، والمحافظة عليها بوسيلة الحفظ الوقائي، وعملها على إنشاء المؤسسات ووسن التشريعات التي تضمن الحفاظ على هذا الإرث، وتمنحه الحماية اللازمة، ورغم تصنيف المنطقة كقطاع محمي عالميا ووطنيا فإنه ما زال عرضة للضياع والهدم والتخريب وبالتالي الاندثار والزوال إلى غير رجعة.

وما إدراكنا من خلال إبحارنا في عالم التراث العالمي، أن التراث الثقافي أصبح ركيزة مهمة للثقافة، ومصدرا معرفيا لتاريخ، وحضارات الشعوب، ولا توجد منظمة محلية أو إقليمية أو قارية أو دولية تعنى بالتراث الثقافي إلا وتأتي الآثار في مقدمة أولويتها، حيث سنّت الدول تشريعات وقوانين، ولوائح ونظماً ووضعت الاستراتيجيات بهدف المحافظة على هذا الإرث الحضاري وتنميته من أجل العلم، والمعرفة والسياحة، ليكون مرجعا لتاريخنا وإراثنا ثقافيا وموردا اقتصاديا متناميا.

بعد البحث في طرق الحفظ والوقاية المختلفة والمتبعة في مجال المحافظة على المواقع الأثرية بغرداية ومعرفة الإنجازات الدولية في هذا المجال وتطوره، اتضح أنه لم يعد حفظ ووقاية المواقع الأثرية أمرا كافيا لحمايتها من الإهمال والهدم والتخريب، بل يلزم التفكير في طريقة يتسنى لنا الحفاظ عليها بصفة مستدامة.

لتحقيق الحفظ والوقاية المستدامة للتراث الأثري وبالأخص للمواقع الأثرية، يجب إتباع سياسات واستراتيجيات علمية مدروسة، وذلك:

بالتركيز على الإنسان كونه العامل الأساسي في التأثير على محيط الآثار، سواء أكان ما يفعله لصالح الموقع بعدم التخريب، أم بالمساهمة في حمايته، بتعريف المواطن على أهمية الآثار الثقافية والاقتصادية له ولغيره، وانتهاز الفرص لإثارة اهتمامه بالتراث الحضاري، وإشعاره بالمسؤولية وإشراكه في تحمل مسؤولية حماية التراث الأثري الحضاري والثقافي، ذلك بإدخاله وإشراكه في اللجان والمؤسسات الحكومية الراعية لذلك الأمر، ومن الضروري إحداث مؤسسات تعمل على توعية المواطنين والسكان حولها بأبعاد المحافظة على التراث وفائدتها على الشعب وعلى الهوية، وبتخصيص الأموال اللازمة لاستراتيجية حمايتها، ولفت انتباه المختصين إليها بجعلها مركز بحثهم علما أن معظم المواقع بغرداية مشاريع لحفريات مستقبلا إن شاء الله.

7. قائمة المراجع:

- يحيى، بوراس، (2002م)، العمارة الدفاعية في منطقة وادي مزاب (نموذج بني يزقن)، معهد الآثار، جامعة الجزائر، الجزائر.
- جمعية التراث، (1999م)، معجم الأعلام الإباضية، غرداية، الطبعة العربية.
- دليل ديوان حماية واد مزاب وترقيته، (2000م)، مسيرة رائدة في إعادة الاعتبار لتراث ولاية غرداية، غرداية، الجزائر.
- دليل ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، (2001م)، مشروع القطاع المحمي لسهل وادي مزاب، غرداية، الجزائر.
- ديوان حماية وادي مزاب وترقيته، (2002م)، النقوش الصخرية والقصور المندثرة، غرداية، الجزائر.
- يوسف، الحاج سعيد، (2003م)، تاريخ بني مزاب دراسة اقتصادية وسياسية، غرداية، المطبعة العربية.
- عبد القادر، طاهر، (2008م)، التراث المبني في تلمسان وطرق صيانتها، قسم الثقافة الشعبية، كلية العلوم الإنسانية، جامعة تلمسان، الجزائر.

- اليونسكو، الإيكوموس، (1999م)، اللجنة الدولية لإدارة التراث الأثري، اتفاقية من أجل إدارة وحماية التراث الأثري، لوزان، سويسرا.
- اليونسكو، (1964م)، الوثيقة الدولية لصون وترميم المواقع الأثرية، البندقية.
- اليونسكو، (1987م)، وثيقة حماية المدن التاريخية والمناطق العمرانية، واشنطن.
- حيدر، كامل، (1995م)، منهج البحث الأثري والتاريخي، لبنان، دار الفكر اللبناني.
- عبد الكافي، كفاقي زيدان، (2004م)، المدخل إلى علم الآثار، الأردن، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع.
- بلحاج، معروف، (2007م)، العمارة الإسلامية، مساجد مزاب ومصلياته الجنائزية، الجزائر، دار قرطبة.
- رودريغو، مارتن غالان، (1998م)، مناهج البحث الأثري ومشكلاته، دمشق، سوريا.
- صالح، سماوي، (2012م)، مقابلة، دكان صالح عبد العزيز بساحة السوق، غرداية.
- أحمد، كروم، (2012م)، مقابلة، مكتبة إروان، غرداية.
- إبراهيم، متياز، تاريخ مزاب، غرداية، مخ بحوزة عائلة المؤلف بقصر بني يزقن.
- صالح، سماوي، (2005م)، العزابة ودورهم في المجتمع الإباضي بمزاب، الجزائر، المطبعة العربية.
- هزار، عمران، جورج، دبورة، (1998م)، المباني الأثرية ترميمها وصيانتها والحفاظ عليها، منشورات وزارة الثقافة، سوريا.
- دببس، العتيبي سعيد، (2006م)، التراث العالمي وأهمية تسجيل الدول لمواقعها الثقافية والطبيعية في قائمة التراث العالمي، السعودية، جريدة الرياض.
- قانون 98-04، (1998م)، يتعلق بحماية التراث الثقافي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجزائر.

- عبد القادر، ربحاوي، (1972م)، المباني التاريخية حمايتها وطرق صيانتها، سوريا، منشورات المديرية العامة للآثار والمتاحف.
- يحيى، ابن خلدون، (1980م)، بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، الجزائر، المكتبة الوطنية.
- علي، خلاصي، (1999م)، المحافظة على التراث الثقافي وتنمية المتطلبات السياحية بالجزائر، البحث الأثري والدراسات التاريخية، جامعة عباس لغرور، خنشلة.

-Aumassip G, (1986), Le boss Sahara Dans La Préhistoire , paris, C . N .R .S.

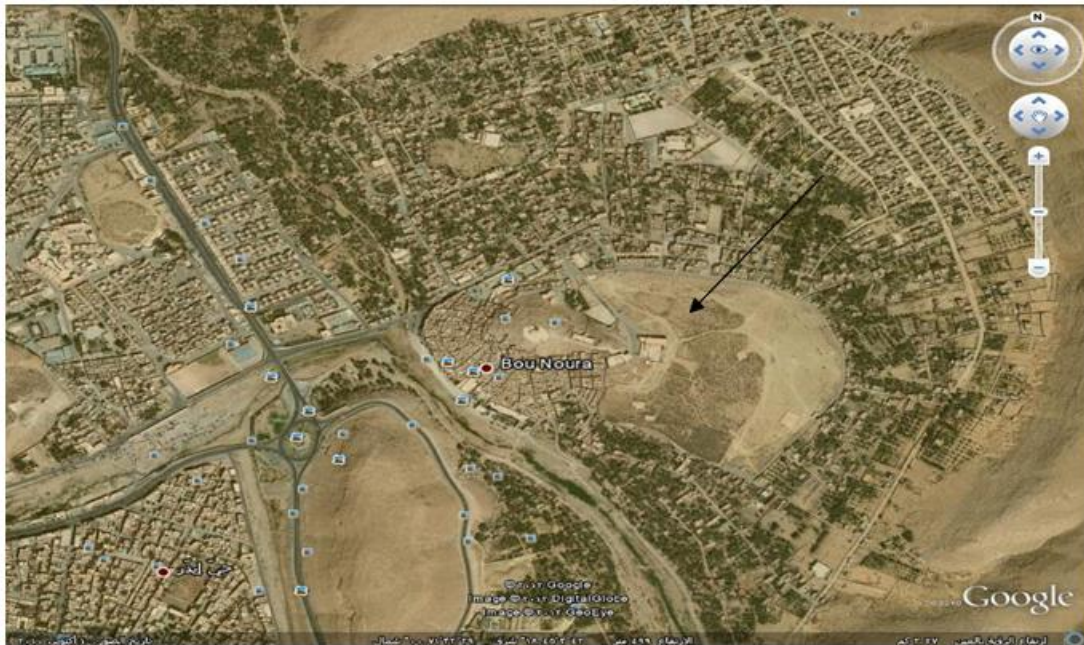
- Coyne, A, (1879), Le M ' Zab, Alger, Adolphe Jourdan,

- Huguet, J, (1903), Les Villes Mortes du M'zab, Bulletins et mémoires de la société d'Anthropologie de paris.

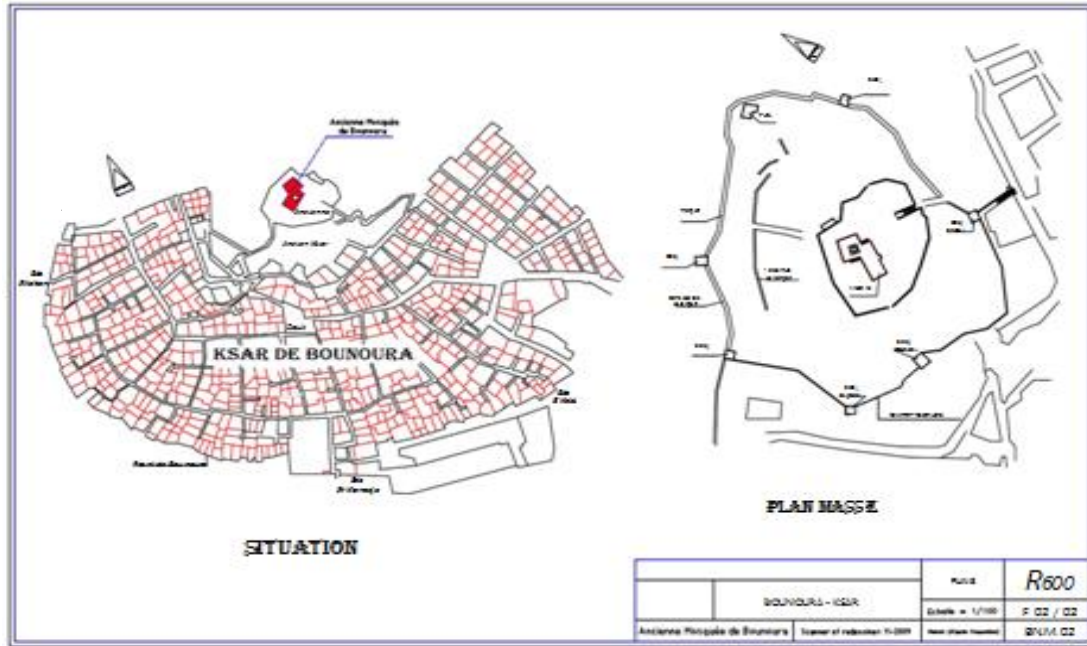
-Huguet, J, (1889) , Le Pays du M'zab, in bull de la Sociétés Géographique d'Algérie, Alger, imprimerie Topographique et logographique Selon.

- Gouvion, M – E, (1926), Monographie Du M ' Zab, paris, Imprimerie Vigie Marocaine Casablanca

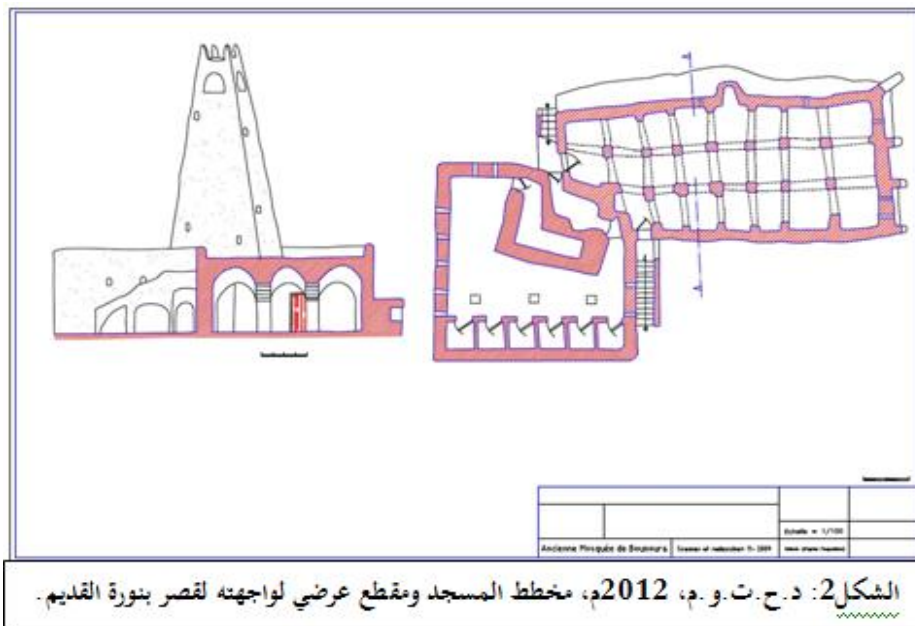
8. ملاحق:

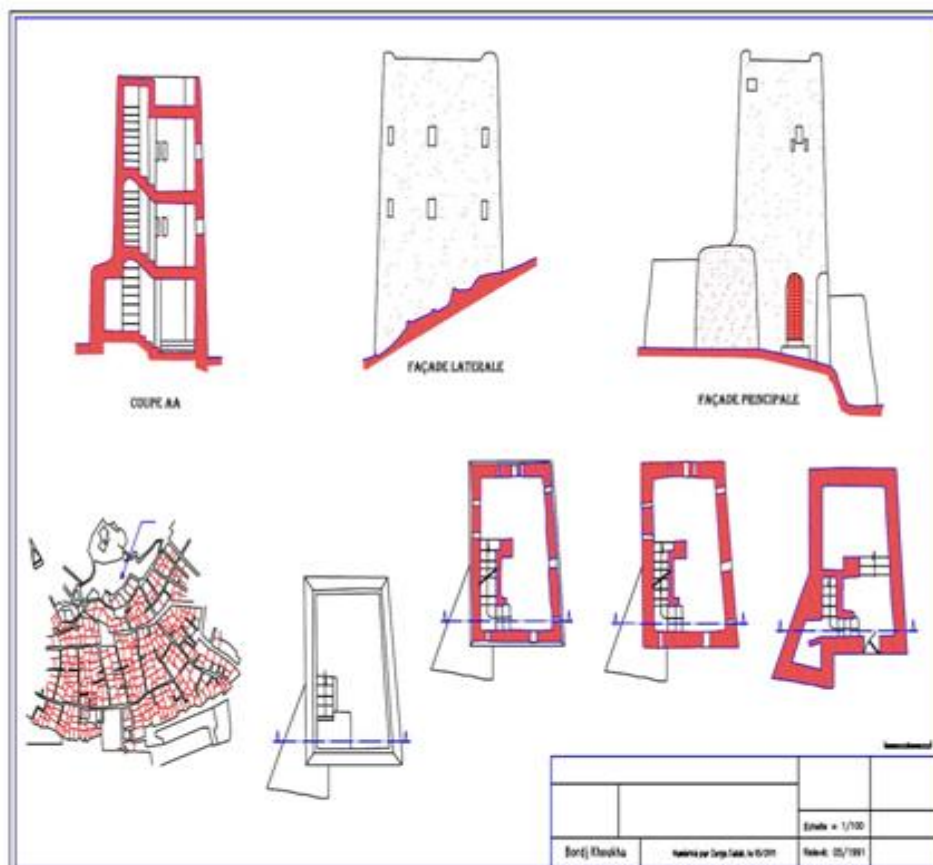


الخريطة 1: Google Earth، 2021م، الموقع الأثري قصر بورة الفوقاني.

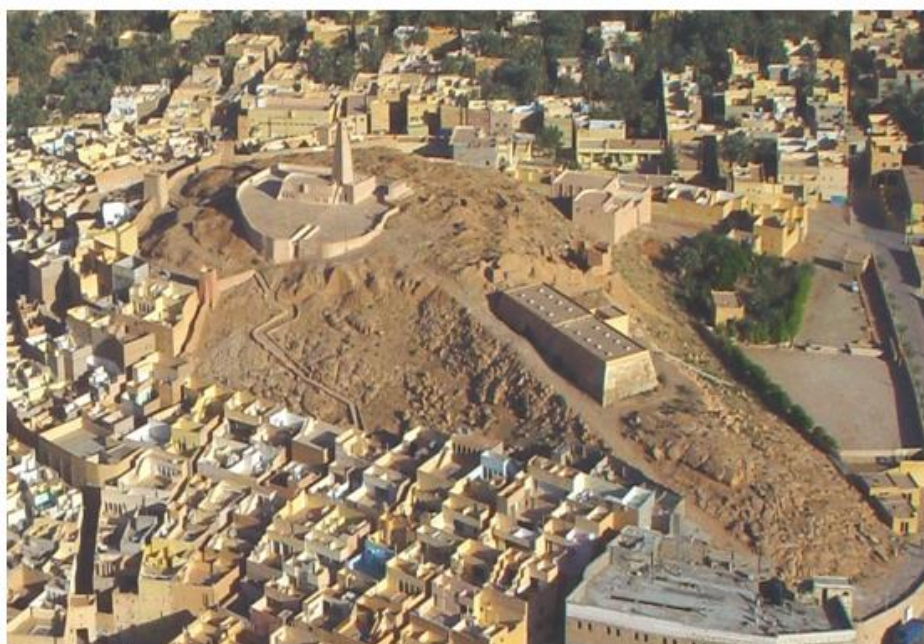


الشكل 1: د.ح. ت.و.م، 2012م، مخطط للموقع الأثري قصر بنورة





الشكل 3: د. ح. ت. و. م، 2012م، مخططات لبرج الخوخة لقصر بنورة الفوقاني.



الصورة 1: من إعداد الباحث، 2021م، الموقع الأثري قصر بنورة الفوقاني.



الصورة 3: م. د. 1903م، مسجد قصر بنورة القديم.



الصورة 2: م. د. 1901م، المسجد بقايا الممكّن لتقصر بنورة الفوقاني.



صورة 5: د. ح. ت. و. م. د. 2001م، برج الخوارج أثناء الترميم.



صورة 4: م. د. 1983م، الموقع والمسجد بعد ترميمه.